الشؤون العسكرية الاسرائيلية

تطورات بأبعاد استراتيجية

شهدت الساحة العسكرية الاسرائيلية تطورات عدة ذات ابعاد «استراتيجية» خلال شهري أيار (مايو) وحزيران (يونيو) الماضيين، مما طغى على المسلسل المعتاد من المستجدات الصغيرة والتفصيلية. فقد اقرت الادارة الاميركية برنامج المعونة العسكرية لاسرائيل للعام المالي المقبل، فيما اخذت الاوساط الاسرائيلية تناقش المخاطر التي تواجهها، بسبب استقدام الصواريخ الباليستيكية والمعدات الاميركية الى الجيوش العربية. ورافق ذلك اقرار مشروع تطوير سلاح البحرية الاسرائيلي، عدا بعض الاخبار الجزئية.

المعونة العسكرية الاميركية

وافق الكونغرس الاميركي، في اوائل حزيران (يونيو) الماضي، على صفقة المعونة لاسرائيل لعام ١٩٨٩، والبالغة ثلاثة مليارات دولار. ويشمل ذلك المبلغ ١,٨ مليار دولار من المعونة العسكرية، والتي يحق لاسرائيل ان تحول ٤٠٠ مليون دولار منها الى الشيكل، للاستخدام داخل البلد وليس لشراء المنتجات الاميركية، خلافاً للشرط الذي تقدم به المعونة الاميركية، عادة، الى جميع دول العالم الاخرى (**جينز ديفنيس ويكلي**، ١١/٦/١٩٨٨). ويلاحظ ان المبلغ الذي يسمح بتحويله الى الشيكل يمثل زيادة بمقدار مئة مليون دولار على المبلغ المماثل خلال العام الماضي. ويلاحظ، أيضاً، في المقابل، ان الانباء التي تسربت من اوساط الكونغرس، في بداية أيار (مايو)، ومفادها ان الولايات المتحدة تفكر بزيادة المعونة العسكرية بمبلغ ١,٨ مليار دولار، لتصل ٣,٦ مليارات دولار، لم تتحقق، وقد ظلت المعونة العسكرية والاقتصادية على مستواها السابق (**ميدل ايست انترناشيونال**، ١٤/٥/١٩٨٨). ولم يتضح، بعد، كم هي نسبة الهبات وكم نسبة القروض ضمن المعونة الاميركية المقررة، علماً بأن العادة جرت، لدى الكونغرس، باعتبار المعونة هبة بأسرها، منذ العام ١٩٨٥.

ولكن يتضح من الطلب الذي تقدمت به الادارة الاميركية الى الكونغرس الاميركي، في بداية أيار (مايو)، ان هناك تمييزاً بين المعونة الحكومية وبين تشريع مجموعة أخرى من المبيعات العسكرية التجارية الى اسرائيل. فهذه لا تدخل، بالضرورة، ضمن برنامج المعونة المعتادة ـ التي تتوزع بين الهبات وبين «المبيعات العسكرية الاجنبية» ـ لكنها تحتاج الى موافقة الكونغرس طالما تزيد قيمتها (أو قيمة اية صفقة فرعية تندرج ضمن الصفقة العامة) على المليون دولار، أو تتعلق بتصدير اصناف معينة من الاسلحة والذخائر والمعدات. وقد طلبت الادارة الاميركية موافقة الكونغرس على تقديم صادرات ومساعدات مالية عسكرية تبلغ قيمتها الاجمالية ٣,٦ مليارات دولار (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ٣/٥/١٩٨٨). أي ان المعونة الرسمية تبلغ ١,٨ مليار دولار، فيما تصل قيمة الصفقات التجارية الاضافية ١,٨ مليار دولار، مما يجعل اسرائيل الدولة الاولى، عالمياً، في تلقي العون الاميركي.

هذا، وقد حددت الادارة الاميركية مجموعة واسعة من نظم الاسلحة والمعدات التي تنوي تصديرها الى اسرائيل. ويتمثل البند الاهم ضمن البرنامج في تزويد سلاح الجو الاسرائيلي بما مجموعه ٦٠ ـ ٧٥ طائرة اف ـ ١٦، قيمتها مليار دولار، علماً بأن اسرائيل لم تقرر، حتى الآن، هل تطلب عدداً أقل من النموذج الاحدث والاكثر تقدماً للطائرة أف ـ ١٦ د (وهو الخيار المرشح) أم عدداً أكبر من النموذج الاقدم أف ـ ١٦ سي. كما يفترض ان يشمل احد العقود بيع القنابل العنقودية طراز جي. بي. يو ـ ١٥ لاسرائيل، عدا حاضنات